

## مقءمة

ءقع ءولة إسرءبل فء المنءقة المهءءة بالهزءء الأرضوءة الواءعة على شقّ البحر الموء وانكسار (ءلع) الكرمل. وقعة على مرّ ءاروء العءءء من الهزءء الأرضوءة فء هءه المنءقة ومنها القوءة ءءء ءسبب فء وقوع العءءء من الضءاءا والأضرار الكبوءة. ففء عام 1837 وقعة هزءة أرضوءة قوءة بالقرب من مءءنة صفء، مما ءسبب فء أضرار كبوءة فء المءءنة وضواءها. بعء 90 سنة، فء عام 1927، وقعة هزءة أرضوءة فء منءقة البحر الموء بلغة قوءءها 6.25 ءرعة على مقبأس روءر، مما ءسبب فء سقوء منء القءلء والءرءى ووقوع أضرار كبوءة. فعءقء ءبراء الهزءء الأرضوءة أنّ وقوع هزءة أرضوءة قوءة قء ءسبب فء سقوء آلاف الضءاءا وإءاق أضرار كبوءة بالممءلكاء والمبانب، هو أمر شبه مؤكء. بقءر البعض أنّ الظاهرة ءءء فء منءقءنا فء ءورة مءءءها من 70 إلى 100 سنة قراءاً.

سكوء ءأوءر مثل هءه الهزءة الأرضوءة فء منءقء مءءلغة من البلاد هاءلاً. إء قء ءلءق الخسائر فء الأرواح وءعطل نسوء ءءاءة؛ كما قء ءءأر المبانب العامة مثل المءارس، المسءشففاء، وكءلك البنى ءءءوءة ءءء ءوفر ءءماء ءوءوءة. ءبئن ءءارب السابوة فء بلءان أءرى أنّ للاستءءاءاء المبكرة للهزءء الأرضوءة ءأوءراً ءاسماً فء ءءفاء على ءءاة الإنسان والءءء من الأضرار ءءء قء ءلءق بالبنى ءءءوءة والمبانب والممءلكاء. فكلاًما كانت المبانب والبنى ءءءوءة أكثر صموءاً فء وءه الهزءء الأرضوءة، قلء الخسائر فء الأرواح والممءلكاء، قلّ الضرر الءى فءلءق بهءه الهكائل، وقلء الموارء المطلوبة لإنقاذ الأرواح ومعالجة البنى ءءءوءة المءمرة.

منء سنوات عءءءة فءصر ءوءان مراقب ءولة ءءءراءه بشأن ءءاءة إءلء الاستءءاء السلعم للهزءء الأرضوءة<sup>1</sup>. فءءاول هءا ءقراء مرءلة الاستءءاءاء للهزءة أرضوءة مءءملة

1 من ضمنها: ءقراء السنوء 41 (1991)، ءقراء السنوء 44 (1994)، ءقراء السنوء 51 ب (2001)، ءقراء السنوء 54 ب (2004)، صموء البناءء والبنى ءءءوءة ءلال الهزءء الأرضوءة - صورة الوضوع (2011) وءقراء أءرى من السنوات الأءوءة ءءاولء ءوانب مءءلغة فء ءاهوءة ءولة والءبوءة ءءلءة لءالاء الطوارء بما فء ءلك ءاهوءة للهزءء الأرضوءة.

والإجراءات التي يجب اتّخاذها قبل وقوعها من أجل تقليل الأضرار التي قد تنجم عنها. لسوء الحظّ أظهرت هذه الرقابة أنه لم يتمّ بعدُ إصلاح النواقص الكبيرة في هذا المجال.

تعرض مجمل النواقص الواردة في هذا التقرير صورة فاتمة لمستوى جاهزيّة البنى التحتية الحيويّة وعدم وجود هيئة توجيهيّة. كما تبينّت نواقص بالغة الخطورة في جاهزيّة عدد من البنى التحتية والمرافق العامّة: فرع الغاز الطبيعيّ، شبكة نقل الوقود، شبكة المياه، الموانئ والمطارات، شبكات النقل البرّيّ، المباني التعليميّة، المستشفيات، المنشآت السياحيّة والمباني العامّة. قد تؤدّي هذه العيوب إلى إصابة العديد من السكّان، بما في ذلك تلاميذ المدارس، المسنّين والمرضى؛ وتُلحق ضررًا كبيرًا بالدولة ومواطنيها، إضافة إلى المسّ بقدرة السكّان على التعافي بعد هزّة أرضيّة شديدة. بالإضافة إلى النواقص التي تبينّت في جاهزيّة البنى التحتية العامّة، تبينّت نواقص خطيرة أيضًا في جاهزيّة السكّان المدينيين في حال وقوع هزّة أرضيّة، إذ إنّ هناك تأخيرًا مستمرًا في تقوية المساكن. المخطّط الهيكلّي القطريّ تاما 38 في شكله الحاليّ لا يقدّم الحلّ المناسب، وخاصّة في المناطق البعيدة عن المركز والمتاخمة لخطّ الصدع، بالرغم من أنّه وُضع خصصًا لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى نواقص فعليّة في ما يتعلّق بتغطية التأمين، ضدّ الهزّات الأرضيّة، للمواطنين.

تشير التجارب السابقة والخوف من وقوع هزّة أرضيّة قويّة إلى أنّ على الدولة ألاّ تتأخّر في الاستعدادات، حيث أنّه من المستحيل معرفة متى وأين ستقع الهزّة الأرضيّة القويّة القادمة. صحيح أنّه في السنوات الأخيرة دُفعت لجنة التوجيه للاستعداد للهزّات الأرضيّة قديمًا إجراءات هي في إطار مسؤوليّتها وبالتعاون مع الوزارات ومختلف هيئات البنى التحتية، إلاّ أنّ على الحكومة اتّخاذ العديد من الخطوات الأخرى: استغلال الموارد والميزانيات التي قرّرت تخصيصها؛ استكمال تركيب أنظمة الإنذار المبكر؛ استكمال وضع المعايير الضرورية وتطبيقها؛ تقوية البنى التحتية والمباني العامّة والمباني السكنيّة؛ ضمان تنفيذ تعليمات الهيئات الموكلة بالجاهزيّة لحالات الطوارئ بشكل كامل من جانب جميع الهيئات ذات الصلة؛ صياغة برامج لتشجيع تقوية المباني وخاصّة على طول خطوط الصدع والتأكّد من وجود نظام تأمين كامل يوفّر التغطية المثلى للمواطنين المتضرّرين جسديًا أو في ممتلكاتهم.

מן أجل تحسين الجاهزية، يتعين على الحكومة ضمان قدرة اللجنة التوجيهية على النهوض بالخطوات ذات الصلة بالاستعداد للهزات الأرضية وقدرتها على النهوض بشكل فعال بالقضايا المتعلقة بهذه الجاهزية؛ منح اللجنة الصلاحيات المطلوبة لإلزام جميع الهيئات ذات الصلة بالامتثال لقرارات الحكومة والتوجيهات المعطاة لها؛ والسماح للجنة بمواصلة الأبحاث في مجال الهزات الأرضية. إن الجاهزية لهزة أرضية هي أمر مشترك لجميع الأوساط وجميع فروع الاقتصاد.

الخسائر الفادحة التي تلحق بالأرواح والممتلكات نتيجة لهزة أرضية ليست قدرًا محتومًا. إذ إن استثمار الموارد في جاهزية الوزارات والسلطات المحلية وشركات البنى التحتية، إلى جانب الهيئات الخاصة والجمهور عامة، سيسهم، بلا شك، في الحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات. يتمثل التزام الحكومة في اتخاذ السبل للحد من الأضرار التي تسببها بالهزة أرضية، التأكد من أن الهيئات ذات الصلة مستعدة تمامًا لهزة أرضية، التأكد من وجود عمل منسق بين مختلف الهيئات والأطراف والعمل على زيادة الوعي العام لأهمية الاستعداد لهزة أرضية. على الحكومة العمل بسرعة وحزم وقيل فوات الأوان.

**يوسف حاييم شغيرا، قاض (متقاعد)**

مراقب الدولة

ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، تموز 2018